

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة

الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر الأسباب والحلول المقترحة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إشراف الأستاذ:

د. بلارو علي

من إعداد الطالبة:

إيناس مولاز

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة
د. سلامة وفاء	رئيسا	أستاذ محاضر - أ-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. بلارو علي	مشرفا	أستاذ محاضر - ب-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. بوشنقير فتيحة	مناقشا	أستاذ مساعد - أ-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية 2019/2018

# الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها، ويعجز اللسان عن وصفها، التي غمرتني بعطفها ودعاواتها...

والدتي الغالية أطل الله في عمرها.

إلى من علمني الاعتماد على النفس والثقة في النفس، أبي الفاضل أطل الله في عمره.

إلى لآلي عقدي ونجوم حياتي من أتقاسم معهم أجواء المحبة إخواني وأخواتي،

"إسلام، نزييم، انصاف، سحر، دعاء"

إلى جدي وجدتي حفظهما الله

إلى جميع أخلائي وخالتي "نوال"

إلى من سوف نتخطى جميع عقبات الحياة سويًا "حسام"

إلى جميع زملائي في العمل في مستشفى "عبد الرزاق بوحارة"

إلى جميع زملائي وزميلاتي

إلى كل من ساعدني في هذا العمل وطيلة مشواري الدراسي للوصول لما وصلت اليه.

# إيناس

# شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحمد لله تعالى الذي وفقني في دراستي وأعانني على إتمام هذا العمل وعلمني ما لم أكن أعلم وكان فضله علي عظيم.

لا يسعني بعد هذا الجهد الذي وصل إلى نهايته، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى المشرف د. **بلارو علي** الذي قبل الإشراف على هذا البحث، ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة، فهو بذلك مدينا لي بفضل لا ينسى.

كما أوجه تحية شكر إلى الأساتذة الذين تفضلوا بتسخير جزء غير يسير من أوقاتهم لقراءة هذه المذكرة ومناقشتها.

كما أتوجه بالشكر الخالص إلى كل من ساعد ولو بالسؤال حتى يرى هذا البحث النور.

## الملخص

تسعى مختلف الدول والحكومات الى تحقيق مستويات عالية من التنمية والتي تصطدم في العديد من المرات بمعوقات شبه دورية متمثلة في الأزمات بأنواعها وعلى الخصوص الأزمات الاقتصادية.

وقد ظهرت بوادر أزمة اقتصادية أخيرة في الجزائر مع منتصف سنة 2014 وهي أزمة الطاقة، بسبب انهيار أسعار البترول انهيارا مستمرا وهذا راجع إلى عوامل اقتصادية وغير اقتصادية وعوامل سياسية، وبما أن الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على عوائد المحروقات لتمويل سياساتها التوسعية، فهذه الأزمة الاقتصادية أربكت الاقتصاد الجزائري وجعلته يتخبط في دوامة كبيرة من الإنعكسات السلبية.

وعليه فإن التحدي الأكبر للجزائر هو الخروج من هذه الأزمة الراهنة بترشيد الإنفاق العمومي وأيضا بتنوع مصادر دخلها وتقليص التبعية للمحروقات من خلال تشجيع وإعادة هيكلة قطاعي الزراعة والتصنيع، بالإضافة إلى تنمية السياحة، والنهوض بترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، قطاع المحروقات، انهيار الأسعار، التنوع الاقتصادي.

Various countries and governments seek to achieve high levels of development, which in many cases collide with semi-periodic constraints represented by crises of various kinds, especially economic crises.

The latest economic crisis in Algeria has emerged in mid-2014, the energy crisis, due to the collapse of oil prices due to economic, economic and non-economic factors. The Algerian economy is one of the rent-dependent rental economies to finance its expansionist policies. The Algerian economy has been confused and thrown into a whirlpool of negative reflections.

Therefore, the biggest challenge for Algeria is to get out of this crisis by rationalizing public expenditure, diversifying its sources of income and reducing dependence on fuel by encouraging and restructuring the agriculture and manufacturing sectors, in addition to developing tourism and promoting the promotion of exports of small and medium enterprises.

قائمة المحتويات:

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
ب-ث	المقدمة
19-06	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة الاقتصادية
06	تمهيد
07	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للأزمة الاقتصادية
07	المطلب الأول: ماهية الأزمة الاقتصادية
07	الفرع الأول: مدخل عام للأزمة
07	أولاً: تعريف الأزمة
08	ثانياً: آراء فكرية حول الأزمة
09	ثالثاً: تعريف الأزمة الاقتصادية
10	الفرع الثاني: خصائص الأزمة ومميزاتها
10	أولاً: خصائص الأزمة
10	ثانياً: مميزات الأزمة
11	المطلب الثاني: أنواع الأزمة الاقتصادية
12	1. الأزمة الدورية
12	2. الأزمة الوسيطة
12	3. الأزمة الهيكلية
12	المطلب الثالث: أسباب ونتائج الأزمات
12	أولاً: أسباب الأزمات
13	ثانياً: نتائج الأزمات
13	المطلب الرابع: الدورة الاقتصادية
15	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
15	المطلب الأول: الدراسات السابقة

18	المطلب الثاني: القيمة المضافة
19	خلاصة الفصل الأول
38-20	الفصل الثاني: الدراسة التحليلية للأزمة الاقتصادية في الجزائر
21	تمهيد
22	المبحث الأول: انخفاض أسعار المحروقات السبب الرئيسي للأزمة في الجزائر
22	المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي
23	المطلب الثاني: تراجع أسعار المحروقات خلال الفترة (2014-2016)
25	الفرع الأول: أسباب تراجع المحروقات
25	أولا: الأسباب الاقتصادية
27	ثانيا: الأسباب غير الاقتصادية
29	المبحث الثاني: سبل مواجهة الأزمة
29	المطلب الأول: الحلول المقترحة على المدى القصير والمتوسط لمواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر
29	أولا: إصلاح النفقات العامة
30	ثانيا: إعادة النظر في التحويلات الاجتماعية
30	ثالثا: إعادة النظر في سياسة الدعم المعمقة
31	رابعا: إعادة النظر في تركيبة الإيرادات العامة
33	خامسا: وضع حد لاستيراد المواد الكمالية، المنتجة محليا، المقلدة...
34	المطلب الثاني: الحلول الاستراتيجية المقترحة على المدى الطويل للخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر
34	أولا: إعادة هيكلة القطاع الفلاحي
34	ثانيا: الإستفادة من قطاع الصناعة
35	ثالثا: الإستفادة من الإنجازات الكبرى
35	رابعا: احتواء الإقتصاد غير الرسمي ومحاربة الغش الضريبي
36	خامسا: إعادة بحث السياحة المحلية
36	سادسا: الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع تشغيل الشباب
38	خلاصة الفصل الثاني
40	الخاتمة
44	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
22	أهمية قطاع المحروقات في الجزائر	01

قائمة الاشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
14	مراحل الدورة الاقتصادية	01
24	تطور أسعار النفط (جوان 2014-مارس 2016)	02
32	تطور حجم العوائد النفطية وحجم الواردات إلى السوق الجزائري في الفترة (2011-2014)	03
33	توزع الواردات في الجزائر في سنة 2013	04

# مقدمة

إن مشكلة الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها العالم بين الفينة والأخرى والتي اتخذت طابع الدورية مثل أزمة النظام النقدي الدولي، أزمة الطاقة والخامات وأزمة المديونية، أزمة الغذاء والأزمة المالية وغيرها من الأزمات وما يترتب عليها من خسائر اقتصادية جسيمة على كافة المستويات الاقتصادية، أمر يجعل من المهم البحث لوجود علاج لهذه الأزمات.

الجزائر وعلى غرار كافة الدول السائرة في طريق النمو تعرضت هي الأخرى لعدة أزمات اقتصادية، وهذا بسبب ضعف هيكلها والذي يكرس سمة الهشاشة والضعف الاقتصادي، في ظل اقتصاد دولي غير مستقر. هذا أدى دخول الجزائر في أزمة اقتصادية بداية من منتصف سنة 2014 وهي انهيار في أسعار البترول الذي يعد القلب النابض في الاقتصاد الجزائري، وبهذا بقيت عاجزة على دفع عجلة التنمية والنمو في ظل المحاولات الحديثة، وانطلاقاً من هذه الأزمة كان لا بد على الجزائر إيجاد بدائل أخرى والنهوض بالقطاعات الناشئة، الذي ظل الحل الوحيد أمامها في ظل إمكانية نضوب الموارد البترولية أو ظهور موارد طاغوية أخرى تغني عن البترول مستقبلاً. ضمن هذا السياق اعتمدت الجزائر رؤية استراتيجية لإرساء التنمية المستدامة والخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة من خلال تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات.

ومن هنا سننطلق في دراستنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

#### ❖ ماهي أسباب الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر وما سبل معالجتها؟

وقد جاءت التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما الأسباب التي أدت لوصول الأزمة الاقتصادية للجزائر؟
- ماهي آليات الخروج من الأزمة الاقتصادية؟

#### ❖ الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

- تعود أسباب الأزمة الاقتصادية الراهنة إلى انهيار أسعار المحروقات.
- ضرورة تبني سياسة التنويع الاقتصادي أي الاعتماد على قطاعات أخرى وآليات عديدة من أجل الخروج من حيز المحروقات.

#### ❖ مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

لكل باحث ميولات ترتبط إما بقناعته الشخصية أو الظروف التي يعيشها في فترة ما وتجعله يصب اهتماماته في جانب معين من المواضيع المتداولة في الساحة، وموضوع الأزمة الاقتصادية الراهنة من المواضيع التي فرضت نفسها في الفترة الأخيرة لذا كانت لنا أسباب دفعتنا للبحث فيها ومنها:

- أن الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- الضجة الإعلامية وما صاحبها من كتابات في الجرائد وبعض تصريحات المسؤولين حول الأحوال الاقتصادية في الجزائر.

- غزارة ما كتب ونظم من ملتقيات دولية ومحلية والتي ما إن تم إعلان الأزمة حتى سارع بعض المحللين وأيضا مختلف الجامعات إلى تنظيم مداخلات وأوراق بحوث عديدة، وهذا ما شجعنا لمحاولة معرفة ما يحدث بالضبط من خلال الإطلاع على مختلف الدراسات التي تخدم موضوعنا واستخراج التوصيات التي خرجت بها، وأخذ فكرة عن الموضوع حتى يسهل لنا الفحص الدقيق واستخراج المعلومات.
- بإعتبار أن الاقتصاد الجزائري ريعي يعتمد في الأساس على قطاع المحروقات، وإيماننا من أن التجارة الخارجية الجزائرية تتعلق بما يحدث مع مختلف دول العالم. لهذا ارتأينا أن نتطرق لهذا الموضوع والغوص في حيثياته من أجل التعرف على الأسباب المؤدية للأزمة الراهنة.

#### ❖ أهداف البحث وأهميته:

##### • الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر من خلال تشخيصها والتعرض لأهم أسبابها، ومحاولة تقديم الحلول المناسبة للخروج منها.

##### • الأهمية:

تعرضت الجزائر للعديد من الأزمات الاقتصادية لذلك فالموضوع على درجة عالية من الأهمية يجب دراسته لتفادي مختلف الآثار السلبية التي قد تنجم عنها.

#### ❖ حدود الدراسة:

إن هذا الموضوع المتناول في هذه الدراسة يتعلق بالأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر. أي تم أخذ حالة الجزائر كإطار مكاني لهذه الدراسة.

كما تم التطرق وبشكل مفصل لأسباب الأزمة والحلول المقترحة التي تبنتها الحكومة للخروج منها.

أما الحدود الزمنية للموضوع متعلقة بسنوات (2014-2016) نظرا لأن الأزمة الاقتصادية الراهنة بدأت من النصف الثاني من سنة 2014. وإن كان ذلك غير واضح في عنوان الرسالة.

#### ❖ منهج الدراسة:

ومحاولة منا للإجابة على مختلف التساؤلات وللتحقق من الفرضيات المقترحة والإجابة عن الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ويعتمد المنهج الوصفي على تحديد المشكلة بصورة دقيقة وجمع المعلومات المختلفة بقدر الإمكان حول الجوانب النظرية للأزمات الاقتصادية، وكذا المنهج التحليلي في الفصل الثاني، لتحليل المعطيات وتحويلها إلى أرقام قصد الدراسة تماشيا مع العناصر التي تم التطرق لها، وتكوين إحصائيات شاملة للحصول على جوانب للإشكالية المطروحة.

#### ❖ صعوبات البحث:

كأي دراسة واجهت هذه الدراسة أيضا صعوبات عديدة، من أبرز الصعوبات التي عرقلت الدراسة وجود إختلاف كبير في الإحصائيات من مصدر لآخر ما جعلنا نستغرق وقت كبير للمفاضلة بينها واختيار الأنسب للدراسة، وكذا عدم إيجاد إحصائيات لبعض السنوات نظرا للتستر الكبير على الإحصائيات الحديثة ما جعلنا نقلص فترة الدراسة.

من بين الصعوبات أيضا التي تعرضنا لها ضيق الوقت لأن الموضوع كبير ومتشعب، ويمس جميع مكونات الاقتصاد، مهما نتوسع في الدراسة تبقى هناك جوانب لم نتطرق إليها.

❖ هيكل البحث:

بغية الإجابة على إشكالية البحث وانطلاقا من الفرضيات التي تم صياغتها تم تقسيم البحث إلى فصلين:

- تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للأزمة الاقتصادية أي الخلفية النظرية بشكل عام للبحث، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالأزمة وتعريفها وأنواعها وخصائصها ومميزاتها وأسبابها ونتائجها والدورة الاقتصادية ومراحلها. أما المبحث الثاني فتناولنا الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوعنا والتي كانت لنا مراجع اعتمدنا عليها في بناء دراستنا هذه كما تناول هذا المبحث القيمة المضافة من هذه الدراسة.
- أما الفصل الثاني، فقد قمنا فيه بالدراسة التحليلية للأزمة الاقتصادية في الجزائر، ويتكون من المبحث الأول الذي يبين السبب الرئيسي في الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر والعوامل التي أدت لذلك كما بينت الدراسة طبيعة الاقتصاد الجزائري، والمبحث الثاني تناول الآليات والاستراتيجيات المسطرة من قبل الدولة على المدى القصير والمتوسط والطويل لمواجهة هذه الأزمة الاقتصادية والخروج منها.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للأزمة الاقتصادية

## تمهيد:

تعد الأزمات الاقتصادية من أخطر المشكلات التي تعصف بالاقتصاديات العالمية، فكل أزمة تحمل في طياتها أسبابا ومظاهر متعددة. وقد عرفت الساحة الاقتصادية الدولية في العقود الأخيرة تغيرات ومستجدات كثيرة طالت البلدان المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء، وهذا نتيجة تداخل الأسواق الوطنية والدولية وانفجار العديد من المشاكل.

نحاول في هذا الفصل معالجة الجوانب النظرية للأزمة الاقتصادية من خلال مبحث يتناول المفاهيم النظرية للأزمات الاقتصادية ومختلف الآراء الفكرية التي تدور حول الأزمة، كما تعرضنا إلى أسباب ونتائج الأزمات بشكل عام، ووضحنا أيضا مختلف أنواعها وأهم مميزاتها وخصائصها في آخر المبحث تطرقنا إلى الدورة الاقتصادية ومراحلها لأن الأزمة تعد من مراحل الدورة الاقتصادية.

أما في المبحث الثاني فتعرضنا إلى مختلف الدراسات التي اعتمدنا عليها في بناء الموضوع، وهي الدراسات التي تناولت بعض الجوانب التي تخدم هذه الدراسة.

### المبحث الأول: الأدبيات النظرية للأزمة الاقتصادية

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف المفاهيم والآراء حول الأزمة الاقتصادية بشكل عام مع تبين مختلف أنواعها والخصائص التي تتميز بها وصولاً إلى أسبابها ونتائجها.

#### المطلب الأول: ماهية الأزمة وخصائصها

سنتناول في هذا المطلب تعريف الأزمة بشكل عام وتقديم مختلف الآراء الفكرية حولها، والتطرق لأهم خصائصها كما يلي:

#### الفرع الأول: مدخل عام للأزمة

نظراً لاختلاف التعاريف حول الأزمة ارتأينا أن نبرز أهمها وهي كالآتي:

**أولاً تعريف الأزمة:** ظهر مصطلح الأزمة في علم الطب الإغريقي، حيث استخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مهم في تطور المرض أو هلاكه، وفي القرن السابع عشر استخدم مصطلح الأزمة للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة. وفي القرن التاسع عشر، استخدم للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي القرن العشرين أصبحت الأزمة تعبر عن حدوث خلل مفاجئ وخطير في العلاقات بين العرض والطلب. هذه الأخيرة تعبر عن حدث مفاجئ يظهر بشكل تتلاحق فيه الأحداث، لتزيد من درجة الجهول وتجعل متخذ القرار في حيرة بالغة من قرار يتخذونه.<sup>1</sup>

يمكن القول بأن كلمة "أزمة" تعرف بمرادفات بديلة أخرى لها، فهي تشير إلى شدة أو وضع أو حالة تتصف بأنها فاجعة أو نازلة أو كارثة أو مصيبة موجهة. كما أنها تطلق بمرادفات بديلة متعددة في اللغة الإنجليزية، (crisis, catastrophe, disaster) وتعتبر الكلمة الأخيرة هي الأكثر شيوعاً في الاستخدام في حالة التعبير عن الأحوال أو الجوانب الاقتصادية التي تعاني من شدة السوء أو من مظاهر أو دلائل عجز أو اخفاق أو تدهور خطيرة ترتبط بالأنشطة وبالحياة المعيشية والانفاقية غير المستقرة، عبر فترة حرجة تؤدي إلى الركود المتنامي الذي يمكن أن يتسبب في بعض الحالات إلى القضاء التام على اقتصادها، وبالتالي فإن التغيير الدارج استخدامه في هذا الصدد للأزمة الاقتصادية هو Ecomic crisis والأزمة الاقتصادية تقترب في مفهومها وتعريف مضمانيها أكثر ما يكون من الأزمة الصحية أو المرض الخطير الذي يصيب الإنسان.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ناصر مراد، الأزمة الاقتصادية العالمية الأسباب والآثار وسياسات مواجهتها، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، أكتوبر 2009، ص 21.20

<sup>2</sup> صلاح الدين فهمي محمود وآخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية، دار الكتب المصرية، مصر، 2010، ص 11.10

ثانيا: آراء فكرية حول الأزمة

**1 آراء من منظور رأسمالي:** يرى الكلاسيكيون في تفسيرهم للأزمات الاقتصادية الدورية العامة، أنها إلا حدث توافقيا عفويا في تصريف بعض السلع، ناشئ عن عدم تناسق جزئي في توزيع العمل الاجتماعي بين فروع الإنتاج، وأن عدم التناسق الجزئي سوف يزول كون أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بقدرة على التوسع لا حد له، مادامت الزيادة في الإنتاج تؤدي كليا الى زيادة الاستهلاك، ولهذا لا وجود لفيض الإنتاج العام، وهذه الحجة حتمية الأداء الاقتصادي الذي يتجسد في آلية المزاحمة أو ميكانيكية المزاحمة كما يرى آخرون مثل سيسمونيدي، يفسرها بأنها الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك والدخل، هي الأساسية للأزمة لذا يجب ان تكون هناك ملائمة بين هذه العناصر، الإنتاج والاستهلاك والدخل.<sup>1</sup>

**2 آراء من منظور اشتراكي:** ترى النظرية الاشتراكية أن الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، تحدث بسبب التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج، أي بمعنى نمو الأرباح لصالح المالكين، على حساب الطبقات الأخيرة يولد التناقض بينهما مما يتسبب في الأزمة.<sup>2</sup>

**3 آراء من منظور إسلامي:** لقد بنى علماء الاقتصاد الاشتراكيين تنبؤاتهم بانهييار النظام الليبرالي، لأنه يقوم على مبادئ ومفاهيم تتناقض مع العدالة والمساواة التي يرغب الانسان في السعي اليها، الى جانب ذلك فان المفكرين الإسلاميين تنبؤا بانهييار النظامين الرأسمالي والاشتراكي، لأنهما يقومان على مبادئ تتعارض مع شريعة الله وسنته ومع القيم والأخلاق، لأنه يقوم على الاحتكار والفوائد الربوية وهذه الأفعال غير الإنسانية تتعارض مع مبادئ وجود الانسان.<sup>3</sup>

أي ان الله خلق الانسان لاستخلافه في الأرض حتى يقوم بتحقيق الحق والمساواة والعدل.

وفي هذا المجال هناك الكثير من الآيات القرآنية التي وضحتها القرآن الكريم في ضبط المعاملات مثل:<sup>4</sup>

" قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى "

طه 123.

" ولولا دفع الله الناس بعضهم لبعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين " البقرة 251

" وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم ويعفون كثير " الشورى 30

<sup>1</sup> مصطفى عبد الله، الأزمة والدورات الاقتصادية، تاريخ الاطلاع على الرابط 20 فيفري 2019، الساعة 17،

doc.obhato.retta/inn/doc/4dec3.doc.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 15.

<sup>3</sup> يوسف عبد الله الزامل وبوعلام بن جيلاني، "النظرة الاقتصادية الإسلامية اتجاه تحليلي"، الطبعة الأولى، دار عالم الكتاب، الرياض، السعودية، 1996، ص 18.

<sup>4</sup> يوسف عبد الله الزامل وبوعلام بن جيلاني، "النظرة الاقتصادية الإسلامية اتجاه تحليلي"، الطبعة الأولى، دار عالم الكتاب، الرياض، السعودية، 1996، ص 18.

" ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون " البقرة 188.

وحتى لا يكون الاعتداء والبغي بين الناس، وبناء على هذه الاطروحات فان الأزمة الاقتصادية في الفكر الاسلامي على حد رأينا، هي الاختلالات التي تحدث في المقومات للنظام الاقتصادي المتبع الذي أخل بالمبادئ الإنسانية بمختلف معانيها الأخلاقية، الدينية، السياسية، الثقافية.<sup>1</sup>

**ثالثا: تعريف الأزمة الاقتصادية:** ان الإرث التاريخي التطويري للنظام الرأسمالي، يؤمن تماما بتلقائية التوازن بفعل (اليد الخفية) وفق النظريات التي جسدها الطرح الذي قدمه ساي في قانونه للأسواق، أن لا كساد في النظام الرأسمالي، إلا ان الأحداث والمتغيرات قد أزاحت ودفرت هذه التلقائية فأصبحت الأزمة الاقتصادية مرتبطة أساسا بالنظام الرأسمالي.

ومنه فإن الأزمة الاقتصادية عرفت بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو في عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. كما يعرفها آخرون بأنها مرحلة أو طور انحدار الإنتاج في حركة الرأسمال الدورية، والتي تعبر أيضا عن التناقضات الداخلية للرأسمالية في الحقل الاقتصادي.<sup>2</sup>

كما يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية على أنها "حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية لبلاد أو لإقليم أو للعالم بأسره تبدأ عادة بانهيار أسواق المال، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي، تتميز بالبطالة، الإفلاس، التوترات الاجتماعية، وانخفاض القدرة الشرائية."<sup>3</sup>

أيضا الأزمة الاقتصادية هي انهيار في البورصات، مضاربات نقدية كبيرة ومقاربة، أو بطالة دائمة مثلا.

هذا النوع من التعريف يحصل في طياته نقص لا يمكن تجاهله ويرد الأزمة الى أسبابها المحتملة.<sup>4</sup>

➤ وبهذا أعرف الأزمة الاقتصادية بأنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي فيؤدي به الى عدم الإستقرار، وقد تظهر الأزمة الاقتصادية في عدة أشكال تؤثر في اقتصاد بلد او إقليم فتؤدي به الى انخفاض النمو الاقتصادي، واختلال في الإنتاج والاستهلاك أو بين العرض والطلب.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 19.

<sup>2</sup> زياد عربية، الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، تاريخ الاطلاع على الرابط 2019/04/15 الساعة 17:50، [www.an.noor.com/index.php?option=com.content&task=view&id=7969&Itemid=2](http://www.an.noor.com/index.php?option=com.content&task=view&id=7969&Itemid=2)

<sup>3</sup>نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج، دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013، ص 05

<sup>4</sup> اشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، 2018، ص 74.

الفرع الثاني: خصائص الأزمة ومميزاتها

أولاً: خصائص الأزمة

- تتطوي الأزمة على جملة من الأعراض تشكل مجموعها الأزمة وهي تتصف بالخصائص التالية:<sup>1</sup>
- الأزمة نقطة تحول أساسية ومرحلة حرجة وأحداث متتابعة ومتسارعة، تصيب الكيانات المالية وتهدد وجودها.
  - حالة الذعر: تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق، مما يضعف إمكانات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها، أو صدور ردود أفعال شديدة وغير صحيحة من قبل الجهات المعنية بالأزمة.
  - نقص المعلومات: حيث يؤدي التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها، الى عدم توفر معلومات من المتسبب في الأزمة؟ وما حجم الأزمة؟ وما أثارها المتوقعة؟
  - تمثل مجابهة الأزمة تحدياً للنظام الإداري والمالي، نظراً لتهديدها مصالح النظام واستمراره في أداء وظائفه وتحقيق أهدافه واستقراره، ويتطلب ذلك توافر درجة عالية من الكفاءة والخبرة للخروج من هذه الأزمات.
  - الحاجة إلى وقت طويل وغياب الحل الجذري السريع، فمواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة وابتكار نظم وأنشطة تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية. وقد تحتاج الأزمة لبعض السنوات للخروج منها وتجاوزها.
  - المفاجأة: تؤدي إلى حالة من الخوف تصل إلى حد الرعب من المجهول المصاحب لإطار الأزمة، وتصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة بسبب ازدياد التوتر والقلق.

ثانياً: مميزات الأزمة

تتميز الأزمة بما يلي:<sup>2</sup>

- زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بأكمله.
- صفاتها دورية لارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.
- طول فترتها نسبياً إذ تستغرق مدتها 4 سنوات.
- عمق وحدة الأزمة بشكل تلقائي.
- انخفاض معدلات الفائدة.
- اختلاف أمد وحدة الأزمة من بلد إلى آخر.
- تدهور أسعار المواد الأولية الزراعية مما أدى إلى ظهور أزمات في موازين المدفوعات.

<sup>1</sup>النونى الجيلاني، تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات-الواردات)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، وهران، 2013-2014، ص 01 ، ص03.

<sup>2</sup>نفس المرجع، ص 33.

- ترافقها مع أزمة حادة في أسعار صرف العملات.
- زيادة عرض وانعدام الطلب مما يؤدي الى انهيار أسعار تلك الأوراق المالية.
- تهافت أصحاب الودائع للبنوك التجارية لسحب ودائعهم منها، وذلك لعدم ثقة الافراد بالوضع الاقتصادي.

#### المطلب الثاني: أنواع الازمات الاقتصادية

كانت الأزمات الاقتصادية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي سبقت الرأسمالية تمثل طابعا مختلفا عن الأزمات التي حدثت في عصر الرأسمالية. فقد كانت الأزمات تتجم في السابق عن كوارث طبيعية عفوية، كالجفاف والظوفان والجراد وغيرها من الآفات. كما كانت تتجم عن أحداث من صنع الانسان كالحروب والغازات، التي كانت تدمر كل شيء، وتصيب القوى المنتجة بالخراب، وتنتشر المجاعات والأوبئة فتقتل الكثير من الناس، وكانت هذه الأزمات التي تسمى "أزمات ضعف الإنتاج" تتجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين.

وقد أشار تقي الدين المقرئزي (764هـ-845هـ) الى معظم الأزمات الاقتصادية التي حدثت في مصر على مر العصور، وحدد أهم الأسباب التي نشأت عنها ما كان منها بسبب الطبيعة (كانخفاض منسوب النيل، وانحباس المطر والآفات التي تصيب المحاصيل) أو بسبب سلوك الانسان وتصرفه كالقتن والاضطرابات وتفشي الرشوة وغلاء دور السكن وارتفاع اجورها وانخفاض النقود.<sup>1</sup>

في العصر الحديث انفجرت أول أزمة ذات صفة الدورية واضحة في إنجلترا عام 1825 وأدت هذه الأزمة الى تقليص الإنتاج وحدثت افلاسات كثيرة وأزمة تسليف ونقد وتراجع، وتراجع تصدير وانتشار البطالة والفقر. أما أزمة الإنتاج الدورية التالية فقد ظهرت في النصف الثاني من عام 1836 وشملت جميع فروع الصناعة في إنجلترا، وأدت الى هبوط شديد في حجم التصدير، ثم بمرحلة ركود طويلة امتدت حتى عام 1842. ثم أزمة سنة 1847 تبعتها أزمة أسواق مالية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1857. ثم اندلعت أزمة اقتصادية كبيرة سنة 1873، شملت حتى ألمانيا والنمسا وظهرت أخرى عام 1882، وأزمة تالية عام 1890، وانتشرت أزمة كبيرة في أوروبا في عام 1900، تلتها أزمة 1907، وأزمة 1913، وأزمة عام 1921، أما أعنف أزمة حدثت في القرن العشرين فهي أزمة 1929-1933 التي هزت العالم وكانت لها سمعة مدوية، وتلتها أزمة 1974-1975 التي أعلنت ولادة مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية، والأزمة التي كانت في جوهرها أزمة افراط الإنتاج وعدم قدرة السوق على استيعابه صارت تأخذ شكل الركود الممتد لا شكل دورة الإنعاش والركود.

ومنه يمكن تمييز ثلاث أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي وهي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup>طالب صلاحي الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها - حالة الجزائر)، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة أبو بكر بالكايد، تلمسان، 2010/2009، ص 04.

<sup>2</sup>نفس المرجع، ص 05، 06.

1. **الأزمة الدورية:** (أزمة فيض الإنتاج) التي تدعى أحيانا "الأزمة العامة" فتصيب تكرار الإنتاج أو الجوانب الرئيسية فيها كالإنتاج والتداول، الاستهلاك والتراكم، وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا إذا ما ووزنت بغيرها من الأزمات.

2. **الأزمة الوسيطة:** هي أقل اتساعا وأقل شمولاً، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني. وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي. فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعا عالميا على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج.

3. **الأزمة الهيكلية:** فتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي منها على سبيل المثال أزمة الطاقة، وأزمة المواد الخام وغيرها وإذا كانت الأزمة الهيكلية، تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد، فإنه لا بد أن يكون قطاعا مهما وأساسيا كمصدر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما الى ذلك. فالأزمات في الفروع الصغيرة، ولو استمرت مدة طويلة لا يمكن أن تصبح أزمات دورية، لأنها لا تمس جميع جوانب الاقتصاد الأخرى وقطاعتها. ويعتقد أغلب الاقتصاديين بضرورة التفريق بين الأزمات الدورية والوسيطة والهيكلية، مستنديين في ذلك إلى عدد من المعايير، أهمها حتمية ظهورها في سياق الدورة الاقتصادية أو عدم حتمية ذلك، وكذلك عمق الأزمة وأثارها في الأطر الوطنية، ثم شمولها أو عدم شمولها كل قطاعات الاقتصاد الوطني.

### المطلب الثالث: أسباب ونتائج الأزمات

#### أولاً: أسباب الأزمات

يعود حدوث الأزمات الى عدة أسباب منها:<sup>1</sup>

- اندفاع العالم الى استخدام بعض الثروات المتاحة دون اللجوء الى اتجاهات أخرى.
- اعتماد العديد من البلدان على اتجاه واحد اقتصاديا وهو ما أثبت فشله مثل النفط حيث أن أي مشكلة تواجه القطاع النفطي في تلك البلدان تسبب أزمة قوية لذلك البلد.
- التخطيط غير المدروس لمواجهة المشاكل الاقتصادية، وعدم إيجاد حلول جذرية لتلك المشاكل.
- اعتماد القطاع المالي في تلك البلدان على أسس ثابتة، ما يدفع بتلك البلدان في الانصياع الى تلك الأسس مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- سقوط العديد من الدول في فخ الديون العالمية، وتحكم البلدان المفلسة بمصير اقتصادها كما يحدث في مصر والكثير من الدول الأوروبية.
- عدم إيجاد دراسات فعالة لتلافي حدوث مثل تلك الأزمات في المستقبل البعيد أو القريب.

<sup>1</sup> أحمد ماهر، إدارة الأزمات، الدار الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص 10.

### ثانيا: نتائج الأزمات

ان أهم ما يميز الأزمة الاقتصادية بصورة عامة من مظاهر وتبعات يمكن للمتابع أن يشخصها بما يأتي:<sup>1</sup>

- انخفاض معدلات الاستهلاك والانفاق والادخار والاستثمار للعلاقة المرتبطة فيما بينها.
- ارتفاع معدلات البطالة.
- انخفاض في بعض الأسعار.
- تدهور الدخل والأجور والأرباح.
- هبوط المؤشر العام في البورصات.
- وهناك جانب إيجابي للأزمة وذلك للمنافسة بغية ربح مشروع أو صفقة لأن خلق أزمة للمنافسة تتيح الفرصة للدخول في السوق بقوة دون عراقيل، والربح بسهولة وذلك بعد وضع خطة محكمة من خلال معرفة نقاط ضعف المنافس.

كما أن بعد حدوث أي أزمة يستفيد منها العالم من خلال النقاط التالية:

- انخفاض أسعار السلع في السوق -انخفاض تكاليف موارد الإنتاج.
- صعود بعض دول العالم الثالث والتي لا يتضرر اقتصادها كثيرا بالأزمات العالمية لانعزالها، ببضعة درجات على سلم التقدم.

### المطلب الرابع: الدورة الاقتصادية

تتمثل الدورة الاقتصادية وفق رأي بورنس وميشال في مرحلة توسعية متزامنة مع مختلف قطاعات النشاطات. فهي فترة متبوعة بمرحلة تقلص مماثلة ومن ثم ازدهار يسفر على مرحلة توسعية للدورة التابعة، هذا المقطع تكرر وغير دوري.<sup>2</sup>

فبالرغم من وجود اختلاف بين مصطلحي الدورة الاقتصادية والأزمة، إلا أن مفهوم الدورة الاقتصادية يستعمل أحيانا للدلالة على الأزمة، فتدل الأزمة على الاختلاف والاضطراب في لحظة أو فترة زمنية ومكان ما. في حين تتسم الدورة بانتظام حصولها في فترات متعاقدة، وقد تكون تعبيراً عن وضع مرغوب فيه (الانتعاش، الرواج) أو غير مرغوب فيه (الكساد، الركود، الإنهيار) إلا أنه يمكن تفسير هذا الانطلاق بالطابع الدوري والمتكرر للإضطرابات والأزمات.<sup>3</sup>

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

<sup>1</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، إصلاح النظام المالي والعالمي، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2009، ص 16.

<sup>2</sup> Alain beiton et autres, **Dictionnaires des sciences économiques**, Aman colin, 2 Edition, paris, 2007, P 36.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عالمية، العدد 46، 2009، ص 8

الشكل رقم 1: مراحل الدورة الاقتصادية.



المصدر: 20- bilan-express http://www.annabac.com/content/bilan-express-20 à 13h 2019/04/10

يبين هذا الشكل الدورة الاقتصادية الرأسمالية في الأوضاع الاقتصادية للقرنين التاسع عشر والعشرون، حيث كانت الأزمات تحدث بصفة قوية وعنيفة، تعيد النظر في عملية الإنتاج الموسع للأعمال، لكن تشكل الأزمة الاقتصادية التي حدثت في السبعينات والثمانينات في القرن العشرين يغلب عليه الطابع الإنكماش<sup>1</sup>. ويمكن القول بأن الدورة الاقتصادية بشكل عام تعرف ثلاث مراحل وهي:<sup>2</sup>

- **مرحلة التوسع:** تأخذ طابع ارتفاع الإنتاج بالحجم وهي تعقب حالة الكساد وتبدأ عند تغلب قوى العرض (المنتجين) التي تتمتع بمميزات مكنتها من البقاء على العوائق التي تواجه تصريف منتجاتها، فتعيد تشكيل مخزونها مما يساهم في تحريك الإنتاج وتخفض كمية المنتجات بشكل تدريجي، حتى يصل التوازن بينهما وبين حاجات الإستهلاك ومن ثم يرتفع الطلب تدريجيا، وينبعث النشاط الاقتصادي من جديد.

- **مرحلة الكساد:** تعد مرحلة الكساد نقطة التحول من فترة الانكماش الى فترة الانتعاش ويكون قاع الدورة الاقتصادية في هذه المرحلة. حيث تتميز هذه المرحلة بارتفاع نسبة البطالة الى أعلى مستوياتها وانخفاض الطلب الإستهلاكي كثيرا عن الطاقة الإنتاجية بالنسبة للمنتجين. أما الأرباح التي يحققها هؤلاء المنتجون فهي متدنية جدا وقد تلحق بهم خسائر في أغلب الأحيان، وتخفض أسعار أغلب السلع.

- **مرحلة الركود:** وهي حالة تحول مسار النشاط الاقتصادي عن إتجاه وسقف معين أي قمة رواجه وعودته إلى التباطؤ. فإذا كان هذا التحول مفاجئ وحاد يطلق عليه الأزمة أما إذا كان خفيفا فيسمى تراجع، لكن في كلا الحالتين يعبر عن حالة الركود. وخلال هذه المرحلة يشمل هذا التباطؤ مختلف قطاعات النشاط حيث نلاحظ

<sup>1</sup>محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، ترجمة أحمد شنقيير، المعهد الوطني للثقافة العلمية وبحث العمل، الجزائر، 1995، ص 21.

<sup>2</sup>أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 71.

انخفاض الإنتاج، انخفاض عرض العمل وتسريح العمال ينجم عن نقص في الدخل الذي يؤدي إلى تخفيض الإستهلاك الذي يسبب انخفاضا في أرباح الشركات.

وبذلك يتراجع الإنفاق الإستثماري وتنهار العديد من الشركات وتشهر إفلاسها، فتقل التسهيلات المصرفية التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الإحتياطي النقدي في القطاع البنكي وتضعف التسويات والإيداعات المصرفية.

### المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

لقد أثار موضوع الأزمة بشكل عام أو الأزمة الاقتصادية بشكل خاص إهتمام الباحثين الذين تناولونها من مختلف جوانبها. ونظرا لكثرة الدراسات التي أولت عناية خاصة لموضوع الأزمات، فقد وقع إختيارنا على بعض من هذه الدراسات، نظرا للعلاقة التي تربط بين هذه الدراسات والدراسة الحالية.

### المطلب الأول: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: أعدها "النوني الجيلاني" حول تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية، فركز على الصادرات والواردات.

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وإدارة الأعمال في جامعة وهران في إطار السنة الجامعية 2014/2013. وتتمحور إشكالية هذا البحث حول ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية

الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية؟

تسعى هذه الدراسة الى بلورة الأهداف التالية:

- التعرف على الأزمات التي عصفت بالنظام الإقتصادي وأسباب تكرارها.
- التعرف على المكانة والدور الذي تلعبه التجارة الدولية في ظل الأزمة الراهنة، وتداعيات على التجارة الخارجية الجزائرية.

ولقد خلصت هذه الدراسة الى العديد من النتائج منها:

- ✓ أن الأزمة ظاهرة معتادة في النظام الرأسمالي.
- ✓ تداعيات الأزمة وخيمة على الاقتصاد العالمي أثرت على حياة مئات المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية وكان لها إنعكاس سلبي على مسار التنمية فيها حيث أصبح التصدي لها وإيجاد أليات لإدارتها أمرا ضروريا.
- ✓ رغم الجهود التي بذلتها الدول للتخلص من آثار هذه الأزمة أو التخفيف من حدتها إلا أنه لا يمكن ذلك، فظاهرة تكرار الأزمات بينت أنه إن كانت سياسات العلاج المتبعة في المدى القصير فهي ليست كذلك في الأمدين المتوسط والبعيد مما يطرح فكرة البحث عن أليات أنجع لتجنب وقوع الأزمات مستقبلا أو السيطرة على الأزمة الحالية.
- ✓ بينت أنه بفضل العولمة المالية وترابط الأسواق المالية وتشابكها عبر العالم ما لبثت أن انتقلت الأزمة الى باقي دول العالم المتقدم والسائرة في طريق النمو على حد سواء وإن اختلفت قنوات وصولها إليها وأسباب تأثيرها عليها.

✓ يبدو من خلال ما قدمته الدراسة أن الجزائر توجد في وضعية جيدة لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، وذلك بالنظر الى توجهات الاقتصاد الكلي والمالي للبلاد، وتسارع وتيرة النمو خارج المحروقات ومع ذلك تبقى الجزائر مطالبة بتنويع إقتصادها الذي مزال مرتبط بشكل كبير بالمحروقات.

الدراسة الثانية: أعدها "طالبى صلاح الدين" حول تحليل الأزمات الإقتصادية العالمية، فخصص الدراسة على الأزمة الحالية وتداعياتها مع دراسة حالة الجزائر.

هي دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بالقائد، تلمسان، في السنة الجامعية 2010/2009. وتتمثل إشكالية هذا البحث في السؤال التالي: ماهي أسباب وتداعيات الأزمة الإقتصادية الحالية على الإقتصاد العالمي عموما وعلى الإقتصاد الجزائري خصوصا، وماهي الإجراءات أو الحلول المتبعة للخروج منها أو التخفيف من أثارها؟

تقضي هذه الدراسة الى الأهداف التالية:

- التعرف على الأزمة الحالية، أسبابها، وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.
- التطرق الى الأزمات الإقتصادية العالمية السابقة.
- التعرف على تداعيات الأزمة الاقتصادية على الجزائر والإجراءات المتبعة لمواجهتها.
- محاولة التعريف بالأزمة الاقتصادية قصد معرفة أنواعها وأهم الأسباب المؤدية إليها.
- محاولة تسليط الضوء على تدخل الدولة في الإقتصاد وما حجم التدخل اللازم لتجنب الأزمات الإقتصادية.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

✓ نطاق الأزمة الإقتصادية هو نطاق أوسع من نطاق الأزمة المالية، وقد تتحول الأزمة الإقتصادية الى أزمة مالية وقد لا تتحول إذا تم التعامل معها بالسرعة المطلوبة والتدخل المناسب وحصرها في النطاق المالي.

✓ يمكن أن تكون الأزمة الاقتصادية أي أزمة فيض إنتاج تمس كافة الجوانب والقطاعات الإقتصادية أو أن تمس قطاعا معينا.

✓ ساهمت العولمة المالية وتنامي الرأسمالية المالية وزيادة عمليات التحرير المالي في العديد من الدول النامية، الى وقوعها ضحية تقلبات السياسة النقدية للبلدان المتقدمة ووقوعها في أزمات مالية محلية وحتى إقليمية، مثل الأزمة الآسيوية.

✓ أكدت الأزمة الأخيرة أن العالم بمنأى عن أي خطر مالي واقتصادي يهزه في أي لحظة وقد ينطلق من مكان في العالم.

✓ تتقاسم الأزمات الإقتصادية السابقة مع الأزمة الحالية نفس التداعيات وإن لم تكن في كلها ففي غالبية أجزاءها.

✓ تأثر الجزائر بالأزمة الاقتصادية يأتي من خلال جانب الإيرادات في الميزانية العامة الذي يرتبط بنسبة 80 من عائدات المحروقات التي تمثل 97 من الصادرات.

✓ مكن إحتياطي الصرف من العملة الصعبة الجزائر من تجنب صدمة خارجية، مباشرة ومواجهة الأزمة في ظروف جيدة.

اتخذت الجزائر إجراءات لمواجهة تجسدت في قانون المالية التكميلي 2009 وقانون المالية 2010 والتي اشتملت على التقييد الكمي للواردات ورفع رأسمال البنوك ومواصلة سياسة الإنفاق العمومي في عدة مجالات تقود النمو خارج قطاع المحروقات.

الدراسة الثالثة: أعدتها أشواق بن قدور تحت عنوان "تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية" هذه الدراسة عبارة عن مقال في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الخامس، لسنة 2008. وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول: ما مفهوم الدورات الاقتصادية؟ وكيف يمكن تفسيرها في إطار النظرية الاقتصادية؟  
 ❖ يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في تقديم مفهوم للدورات الاقتصادية باعتبارها تتضمن في أحد مراحلها الأزمة الاقتصادية، والمقارنة بين مختلف المدارس الاقتصادية في تفسير الدورات والوقوف عند كل مدرسة في الحد منها.

من النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

✓ تتميز الدورات الاقتصادية بجملة من الخصائص كخاصية الدورية أو التعاقب شبه المنتظم وتختلف مدتها حسب نوع الدورة.

✓ إن مراحل الدورات الاقتصادية متماثلة بالرغم من إختلاف مدتها وحدتها حيث تكون من أربعة مراحل، الأمر الذي أثار الجدل النظري حول تفسير حدوثها، فاختلقت المدارس الاقتصادية في تحديد العوامل المسببة لها.

✓ حسب Joseph Schumpeter فإن الدورة الاقتصادية تتحدد في الفترة التي تمتد فيها على الانتقال من قمة إلى القمة الموالية أو من القاع إلى القاع الموالي.

✓ يجمع أغلب الإقتصاديين على أن الدورات الاقتصادية شيء متأصل في الإقتصاديات الرأسمالية، وهي ظاهرة عادية، إلا أن المشكل يكمن في عواقب وخيمة خاصة على الإقتصاديات الرأسمالية كالدخول في أزمة كساد كبيرة.

## المطلب الثاني: القيمة المضافة

بالرغم من تناول موضوع الأزمة الاقتصادية من قبل في عدة دراسات إلا انه موضوع متجدد باستمرار . والاقتصاد الجزائري تعرض لأزمات مختلفة منها الأزمة الجديدة التي بدأت في منتصف 2014 والتي لا تزال مستمرة إلى الآن.

ولقد كانت معظم الدراسات تدور حول البحث في الأزمات بشكل عام فارتأينا أن نبرز في هذه الدراسة الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري وهي أزمة الطاقة، فخصصت الدراسة لتشخيص الأزمة الاقتصادية الراهنة والتعرف عليها، والتعرض لطبيعة الإقتصاد الجزائري وتبيين السبب الرئيسي للأزمة، ومنه الخروج بآليات وتدابير وحلول ناجعة على المدى القصير والمتوسط والمدى الطويل وبهذا النهوض بالإقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية.

## خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للأزمة بشكل عام كما عرفنا الأزمة الاقتصادية وبيننا أنواعها التي تتمثل في: الأزمة الهيكلية والأزمة الوسيطة والأزمة الدورية. وعرضنا أيضا بعض الخصائص والمميزات للأزمات الاقتصادية وبعض أسبابها ونتائجها على العالم بشكل عام. ومنه توضح لنا أن الأزمات الاقتصادية تحدث في مختلف دول العالم حتى وأن كانت تلك الدول مصنفة في خانة البلدان المتقدمة أي أن الأزمات لا تقتصر فقط على الدول النامية أو السائرة في طريق النمو. ولقد كانت هناك آراء عديدة حول الأزمة الاقتصادية حيث تم وضع تعريف لها حسب عدة نظريات. وبما أن الأزمة تعد مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية تم التطرق لهذه الأخيرة وتبين جميع مراحلها. في الأخير وضحنا مختلف الدراسات التي اعتمدنا على معلومات منها لأنها تناولت مواضيع متقاربة لموضوعنا كما وضحنا القيمة المضافة لدراستنا هذه حول الأزمة الاقتصادية.

الفصل الثاني:

الدراسة التحليلية للأزمة الاقتصادية في

الجزائر

## تمهيد:

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها اذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وهو وضع يجعل الإقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق المحروقات، وهذا ما أدى إلى حدوث عدة أزمات اقتصادية أضرت بالاقتصاد والمجتمع الجزائري، مثل الأزمة الاقتصادية لعام 1986 التي حولت اقتصاد الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وما أن استقر قطاع المحروقات حتى ظهرت أزمة الاقتصادية الراهنة، وبهذا فإن الجزائر لم تتخذ الحلول والتدابير لتفادي هذه الأوضاع. ومن هنا يحاول هذا الفصل تشخيص وابرار سبب الأزمة في الجزائر مع تبين طبيعة الاقتصاد الجزائري، كما ستفترح هذه الدراسة بعض الحلول لمعالجة هذه الأزمة.

**المبحث الأول: انخفاض أسعار المحروقات السبب الرئيسي للأزمة في الجزائر**  
 رغم غنى الجزائر وامتلاكها للكثير من المؤهلات والمقومات (الإنسانية، والسياحية، الطبيعية، والاقتصادية...) إلا أن نمو اقتصادها بقي ضعيفا مقارنة بما تمتلكه من إمكانيات ضخمة، ومن خلال هذا البحث سنحاول التطرق إلى تقديم عام للإقتصاد الجزائري والأزمة الاقتصادية الراهنة والأسباب التي أدت إلى وصولها للجزائر، أيضا الآثار المترتبة من هذه الأزمة على الإقتصاد الجزائري.

### المطلب الأول: الإقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي

رغم التغيرات العديدة التي عرفها الإقتصاد الجزائري وفي مقدمتها التحول من النظام الاشتراكي إلى إقتصاد السوق، وما نجم عنها من تحولات في مختلف القطاعات الإقتصادية إلا أن المعالم الهيكلية الكبرى للإقتصاد الجزائري لم تتغير، وتشير بيانات الجدول رقم 01 إلى الأهمية النسبية لقطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري.

**الجدول رقم 01: أهمية قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة**

السنوات	نسبة قطاع المحروقات إلى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة صادرات المحروقات إلى اجمالي الصادرات	نسبة إيرادات المحروقات إلى اجمالي الإيرادات
2014	27%	97.2%	59%
2015	18.8%	95.7%	46.5%
2016	17.4%	95.2%	34.9%
2017	19.1%	96%	38.4%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2017.

تشير بيانات الجدول إلى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. إذ كان يمثل حوالي 21% من إجمالي الناتج المحلي الجزائري خلال الفترة (2014-2017) وتعد هذه النسبة مرتفعة على اعتبار أن باقي القطاعات من صناعة تحويلية وقطاع خدمات (عامه وخاصة) وكذا قطاع الزراعة... التي لا تمثل مجتمعة إلا حوالي 78% من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2014-2017). بالرغم من اتجاه نسبية مساهمة المحروقات في الناتج المحلي إلى الإنخفاض ابتداء

من سنة 2014 إذ انتقلت من حوالي 27% إلى حوالي 19% سنة 2017. بسبب تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، فإن هذا له أثر كبير ومباشر في تراجع معدلات النمو أو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014-2017).

كما تشير بيانات الجدول إلى ارتفاع نسبة مساهمة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات، فقد كانت تمثل حوالي 96% خلال الفترة (2014-2017)، وهو ما يجعل صادرات المحروقات تمثل أهم مصدر من مصادر الدولة من النقد الأجنبي، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار انها تمثل الغالبية العظمى من متحصلات الدولة من النقد الأجنبي حتى في ميزان المدفوعات كله.

وتشير بيانات الجدول أيضا إلى ارتفاع الأهمية النسبية من الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات، فبالرغم من اتجاهها إلى الانخفاض من 59% سنة 2014 إلى 38.4% سنة 2017، إلا أنها تمثل حوالي 45% من إجمالي الإيرادات خلال الفترة (2014-2017).

هذا كله يعني أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وأسير لمورد واحد حيث يعتمد بدرجة كبيرة على إنتاج المحروقات مقابل ضعف القاعدة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى اعتماده على صادرات المحروقات كمورد رئيسي للنقد الأجنبي، كما يعتبر مصدرا هاما من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو ما يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلال هيكل مزمّن كان عاملا محفزا لظهور الأزمة الاقتصادية في الجزائر.

### المطلب الثاني: تراجع أسعار المحروقات خلال الفترة 2014-2016

تعرف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى إنخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثير محددات الطلب أو العرض أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة كعوامل مضاربية أو تغيرات جيوسياسية.<sup>1</sup>

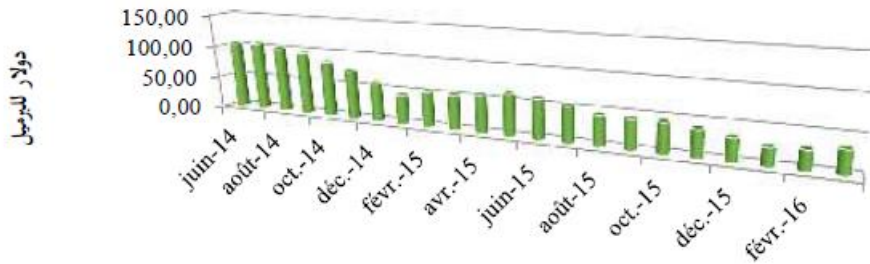
تعتبر الأزمة النفطية أحدث الأزمات التي تعرض لها لاقتصاد الجزائري، ووضعته أمام إختبار حقيقي نظرا للإصلاحات العميقة التي شهدتها بعد أزمة 1986 والخبرة الناتجة عن الأزمة السابقة. أضف إلى ذلك البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر لفترة كانت كافية لوضع ميكانيزمات لمواجهة هكذا أحداث.

<sup>1</sup> لومايزية عفاف، "التنوع الإقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة"، مجلة الاقتصاد الإسلامية، العدد الأول، جامعة سوق أهراس. الجزائر، 2019، ص01، ص 04.

وباعتبار أن الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها فإن اقتصادها يعتبر شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط، غير أن الصدمة النفطية 2014 التي هزت الأسواق العالمية النفطية ألقت بظلالها على كامل الاقتصاد الجزائري وهو ما يعتبر تهديدا حقيقيا لإستقرارها السياسي والإقتصادي.<sup>1</sup> فمذ جوان 2014 بدأت أسعار البترول في الإنخفاض إلى أن وصلت إلى أقل من 50% حيث طرح هذا التراجع المحسوس لأسعار النفط عدة تخوفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد إقتصادها على المحروقات وترتبط مداخيلها بعائدات البترول، التي تتراجع أسعاره يوما بعد يوم في السوق العالمية، هذا ما يدخل الجزائر في أزمة إقتصادية قد تستمر لسنوات.<sup>2</sup>

وأولى مظاهر هاته الأزمة تدهور قدرة الدينار مع بروز مضاعفات ستمس الإستثمار والتشغيل والمشاريع التنموية، وتزايد المطالبات في قطاعات التربية والصحة وتساعد الإحتقان الاجتماعي.<sup>3</sup> ويمكن توضيح هذا الانخفاض في أسعار البترول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2: تطور أسعار النفط (جوان 2014-مارس 2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على أرقام منظمة الأوبك.

الملاحظ هو إستمرار إنخفاض السعر الى مستويات قياسية ببلوغه حدود ال 30 دولار نهاية 2015 وبداية 2016، مع ظهور بوادر استقرار أسعار النفط عند هذه المستويات المنخفضة نسبيا. وإجمالا فقد كان سعره في البداية 105.6 دولار ليصل في جانفي 2016 إلى 26.5 دولار وهو ما أوقع الدول المنتجة للنفط وخاصة المعتدة على عوائده كأساس لتمويل موازاناتها في وضعية صعبة مثل الجزائر. ويرجع هذا الإنخفاض الى أسباب إقتصادية وغير إقتصادية وأخرى سياسية.

<sup>1</sup>مريم شطيبي محمود، "انعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، ورقة مقدمة ضمن مداخلة حول التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، 14 ماي 2015، الجزائر، ص 02.

<sup>2</sup>تهتان مراد، بن يحيى نسيم، "أثر الصدمة البترولية لسنة 2014 على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري"، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 22، الجزائر، جوان 2017، ص 218.

<sup>3</sup>الجزائر تضج مليارات الدولارات لشراء السلم الاجتماعي، على الموقع [www.middle-cast.ontine.com/?id=207948](http://www.middle-cast.ontine.com/?id=207948)، تاريخ الإطلاع 2019/04/10، الساعة 18:34.

### الفرع الأول: أسباب تراجع أسعار المحروقات

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جوان 2014 هبوطاً مطرداً، إذا كان سعر خام برنت في حدود 110 دولار للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من جانفي 2015 إلى ما دون خمسين دولاراً ويرجع هذا الهبوط إلى ما يسمى أساسيات السوق، المتمثلة في التفاعل بين العرض والطلب إضافة إلى قوة العملة الأمريكية الدولار وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق. ولكن بعض المحللين يشك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية إلا أن أغلب التحليلات تربط بين إنحدار سعر الخام بوفرة المعروض في أسواق النفط لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط أوبك. وتحديداً ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المتسارع للأسعار. وأسهم أيضاً في التراجع الشديد لأسعار النفط في الأشهر الستة الأخيرة لعام 2015 ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والبرازيل وذلك على الرغم التعافي القوي للإقتصاد الأمريكي-أكبر إقتصاديات العالم-والذي إستفاد بشكل كبير من هبوط سعر الخام الذي قلص فاتورة الطاقة على المستهلكين الأمريكيين هما دعم إنفاقهم الذي يعد المحرك الأول للإقتصاد الأمريكي. يمكن تقسيم أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014 إلى أسباب إقتصادية وأسباب غير إقتصادية.

#### أولاً: الأسباب الإقتصادية

تمثل الأسباب الإقتصادية أو الأسباب الظاهرة اللاعب الرئيسي في التأثير على أسعار النفط ويمكن تحديد ستة أسباب يمكن إيجازها كالتالي:

#### - الزيادة في العرض مقابل التراجع في الطلب:

يعتبر تراجع الطلب على النفط مع الزيادة في العرض من أبرز الأسباب التي أدت إلى إنخفاض أسعار النفط فقد نما إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط منذ العام 2008 حتى أواخر 2014 بنسبة 70% تمثل زيادة في العرض بمقدار 04 مليون برميل يومياً.<sup>1</sup> فالسوق الأمريكي هو أكبر مستهلك للنفط، إنتعش مع زيادة الإنتاج من النفط والغاز الصخريين وتراجع الواردات منها.<sup>2</sup> فحسب تقرير لوكالة الطاقة الدولية يعود إنهيار الأسعار إلى قفوة في المعروض من خارج دول أوبك إلى أعلى معدل نمو له على الإطلاق مع إنكماش في الطلب وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب ولكنها لم تفعل شيئاً في إجتماعها الشهير في نوفمبر 2014 وامتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج المرجح في الأسواق) عن التخفي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يومياً، وكان ذلك مفاجئاً للأسواق

<sup>1</sup>خالد بن راشد الخاطر، تحريات إنهيار أسعار النفط والتنوع الإقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي لدراسة الأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 06.

<sup>2</sup>راهم فريد، بوركاب نبيل، إنهيار أسعار النفط والأسباب والنتائج، المؤتمر الأول، السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية، وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015، ص 03.

فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليوصل نفط برنت إنهياره من 80 إلى 60 دولار للبرميل الواحد خلال ديسمبر 2014 ثم ليصل إلى ما دون 50 دولار في جانفي 2015<sup>1</sup>

- عامل التكنولوجيا:

إن معدل إستخراج النفط من البئر في العالم هو 34 إلى 35، في بحر الشمال تستخرج 50. وفي خليج المكسيك تستخرج 55. والتكنولوجيا ترفع هذا المعدل، فإذا إرتفع عامل الإنتاج 1 تضاعف 12 مليار برميل إلى الإحتياطي العالمي دون حفر بئر واحدة.<sup>2</sup>

- ارتفاع النفط الصخري:

إنتاج النفط الصخري الذي أتاحتها تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي، فقد بلغ إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر سنة 2014 ما يقارب 8.97 مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل 03 ملايين برميل من سوائل الغاز الطبيعي بسبب تزايد إنتاج الغاز والنفط الصخري.

- ارتفاع مكاسب الكفاءة في النفط الصخري الأمريكي:

لعب الإزدهار في إنتاج النفط الصخري الأمريكي دورا في إنهيار أسعار النفط من منتصف 2014 إلى أوائل عام 2016 وقد أدت المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في هذا القطاع إلى خفض أسعار البترول إلى حد التعادل إلى حد كبير، مما جعل النفط الصخري الأمريكي هو المنتج الفعلي للتكلفة الحدية في سوق النفط العالمية.

- الدورة الاقتصادية الرأسمالية:

يعتبر الإنكماش الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان مع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وهي من أكبر الأسواق الإستهلاكية للنفط من أسباب إنخفاض أسعار النفط فقد كان نسبة النمو الاقتصادي العالمي في 2015 في حدود 3.6% فقط مقابل 3.2% في 2014 ترتب عنه زيادة ضئيلة في الطلب على النفط قدرت ب 1.1 مليون برميل يوميا فقط. الأمر الذي أحدث مضاربة كبيرة على إنخفاض الأسعار. ومناقشة شديدة بين كبار البائعين، حتى إن شركة أرامكو السعودية منحت تخفيض قدرة دولار واصل عن كل برميل للمشتريين في آسيا، و40 سنتا عن كل برميل في الولايات المتحدة.

- إرتفاع سعر صرف الدولار:

يعتبر ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، ويتم تسعير النفط بالدولار الأمريكي نظرا لقوة واستقرار الدولار، ومنه فارتفاع أو إنخفاض سعر الدولار يؤثر على سعر الصرف.

<sup>1</sup>خالد بن راشد، مرجع سبق ذكره، ص 05.

<sup>2</sup>راهم فريد، بوركاب نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 04.

فلو أخذنا دولة الهند مثلا وهي أحد أكبر مستوردي النفط، في عام 2011، كان متوسط سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار يساوي (54 روبية مقابل 1 دولار تقريبا)، بما أن سعر برميل النفط وقتها كان 110 دولار للبرميل يعني أن الهند في عام 2011 كانت تشتري كل برميل ب 5900 روبية تقريبا، لو إرتفع سعر صرف الدولار بحيث صارت (61 روبية مقابل 1 دولار تقريبا).

معنى أن ذلك أن الهند عليها أن تدفع 6700 روبية مقابل برميل نفط واحد، وبالتالي تكبدها مصاريف إضافية ضخمة، في حال أنها استمرت على شراء نفس الكمية من النفط، لذلك هي تلجأ إلى وارداتها من النفط الخام. ومن ثم خفض واردات النفط وبقية الدول المستوردة يؤدي إلى انخفاض الطلب ما يؤدي زيادة المعروض وبالتالي إنخفاض سعر البرميل.<sup>1</sup>

#### - التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك:

تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العاملة، يقدر إنتاجها ب 32.3 مليون برميل.

وبهذا تتحكم في ثلث الإنتاج العالمي للنفط المقدر ب 97 مليون برميل. نظريا يمكن للأوبك بسهولة أن تقلل الإنتاج لدفع الأسعار إلى الإرتفاع وهذا متوقع لأن هذه المنظمة أنشأت كي تكون اتحادا إحتكاريا يقوم على إبقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة كي تنتفع منها الدول المنتجة على حساب المستهلكين، غير أن الفترة الأخيرة شهدت تغيرا في السلوك الإستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار. فقد فاجئت -في إجتماعها في نوفمبر 2014- الجميع باتخاذها قرار بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى الى إنخفاض جديد في الأسعار، هذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009) عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.<sup>2</sup>

#### ثانيا: الأسباب غير الإقتصادية

ومن بين الأسباب أيضا الوضع الجيوسياسي، وحالة عدم الإستقرار التي تشهدها منظمة الشرق الأوسط، والذي كان تأثيره على الأسعار عكس التوقعات، مع الدور العكسي الذي لعبته الأوبك وبالأخص السعودية التي تعتبر أكبر مصدر للنفط، حيث قامت بتخفيض أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الآسيوية خلال ثلاث أشهر متتالية وباعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الآسيوية "مؤشر دبي وعمان" بالإضافة أنها خفضت أسعار النفط الثقيل المصدر إلى أمريكا الشمالية. ليصبح أقل من "مؤشر أرجوس" بنسبة 10% كما قامت برفع إنتاجها إلى 9.704 مليون برميل يوميا في سبتمبر 2014 مقابل 9.597 مليون في أوث وبررت السعودية أسباب التخفيض بالرغبة في الحفاظ على

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 4، 5.

<sup>2</sup> عبد الحميد مرغيت، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، ص 02.

عملائها والسعي لكسب عملاء جدد في السوق، مع رغبة القوى الكبرى في السيطرة على مصادر الطاقة التقليدية التي تمكنها من الحفاظ على مكانتها الإقتصادية في النظام الدولي الذي يشهد مرحلة تحول، في الوقت نفسه العمل على خفض أسعار الطاقة عالمياً. لاسيما التأثير المتعاظم على الدول التي تعتمد ميزانيتها على عوائد الطاقة المصدرة إلى الخارج.

يأتي في مقدمة الدول المتأثرة بإنخفاض أسعار الطاقة في السوق العالمية من القوى الكبرى روسيا لإعتماد ميزانياتها على عوائد بيع الطاقة عالمياً بنسبة تفوق 50% وهو ما دفع معتقي نظرية المؤامرة إلى القول بأن هناك رغبة أمريكية في خفض أسعار الطاقة من أجل الضغط على موسكو، وإلحاق الضرر بإقتصادها المعتمد على صادرات الطاقة، وذلك في المواجهة الدولية بقيادة واشنطن للسياسات الروسية المعارضة لمصالح القوى الغربية.

حيث ركز المحلل **توماس فريمان** على أهمية خفض أسعار النفط عالمياً كأحدى أدوات الضغط الأمريكية على الدول المعادية للمصالح الأمريكية والتي في مقدمتها روسيا، والنظام الإيراني، حيث هدف التحالف النفطي السعودي عن طريق خفض أسعار النفط الممنهج للضغط على ميزانية موسكو وطهران حتى لا تستطيع تحمل أعباء مصارفهم ولا يكون إقتصاد الدولتين قادر على الحياة.

النتيجة المنشودة من إنخفاض أسعار النفط مزيد من الصعوبات في مواجهة إيران وروسيا، ومزيد من المشاكل الإقتصادية والأعباء الإضافية في الوقت الذي كانت فيه المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة معهما في سوريا، فالأمور التي تبدو إقتصادية بحتة للوهلة الأولى هي نذر حرب عند تدقيق النظر والتركيز في المشهد قليلاً تكون الحرب النفطية واضحة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> اراهم فريد، بوركاب نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 06

المبحث الثاني: سبل مواجهة الأزمة

سنتناول في هذا المبحث مختلف التحديات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر مع التطرق بشكل مفصل إلى الحلول المقترحة على المدى القصير والمدى الطويل للخروج من هذه الأزمة.

**المطلب الأول: الحلول المقترحة على المدى القصير والمتوسط لمواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر**

سنحاول إلقاء الضوء على النفقات التي يمكن الحد أو التقليل منها ومن بين هذه النفقات يمكن ذكر ما يلي:<sup>1</sup>

**أولاً: إصلاح النفقات العامة**

على الرغم من أن نفقات التجهيز لا يمكن مراجعتها لأنها ترتبط بمعدلات النمو وكذا مساهمتها المباشرة في خلق القيمة المضافة، إلا أنه يمكن إعادة النظر في نفقات التسيير التي تحتوي على فصول خاصة ببعض الوزارات التي يمكن إعادة دراستها في الوقت الحاضر واقتصاد ما يمكن اقتصاده.

ومن بين الوزارات يمكن ذكر ما يلي:

➤ قامت الحكومات المتعاقبة في الجزائر على انجاز ما متوسطه 200000 سكن سنويا، أكثر من نصف هذا العدد مدعم كليا وفق ما يسمى بالسكن الاجتماعي، ما تبقى أغلبيته عبارة عن سكنات منجزة في إطار صيغ متنوعة مدعمة تدعيما جزئيا... تبقى الجزائر الدولة الوحيدة في العالم التي توفر سكنات للطبقة المتدنية بشكل مجاني. هناك من ضد السكن الاجتماعي، هناك من ضد شروط منح السكن الاجتماعي، هناك رأي ثابت يدعو إلى متابعة تطور الحالة الاجتماعية للمستفيد، لكي لا يبقى هذا السكن حكرا على فئة قد تصبح لا تتوفر فيها شروط الإستفادة، تبقى المبالغ الموجهة لبناء السكنات الاجتماعية وتدعيم بناء السكنات بالصيغ الأخرى تتعدى 10 ملايين دولار سنويا، التي يمكن اقتصاد منها أكثر من النصف حالة إصلاح القوانين والتشريعات المرتبطة بالسكن ولا سيما المرتبطة بالتأجير والاستئجار نظرا للعدد الهائل من السكنات الموزعة والمغلقة من طرف المستفيدين منها.

➤ تشير الأرقام المرتبطة بتمويل التظاهرات الدولية التي تسهر على رعايتها وزارة الثقافة خلال السنوات السابقة ما يلي: 100 مليون يورو لتمويل التظاهرة الإفريقية (festival panafricain)، ما يعادل

<sup>1</sup> نصر الدين عيساوي، "تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات الريفية"-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جامعة العربي بن مهيدي-ام الوافي، جوان 2016، ص 60.

54 مليون يورو من أجل تمويل تظاهرة الجزائر العاصمة عاصفة الثقافة الإسلامية، ما يعادل 100 مليون يورو من أجل تمويل تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، وأكثر من ذلك الغلاف المالي لتمويل قسنطينة عاصمة الثقافة العربية لسنة 2015، إن اقتصاد مثل هذه المبالغ كفيلا بتمويل مشاريع منتجة على المدى الطويل تعود بالمنفعة على الجميع.

### ثانيا: إعادة النظر في نظام التحويلات الاجتماعية

يقدر عدد الأجراء في الجزائر سنة 2013 حسب الديوان الوطني للإحصاء 7393000 أجير، منهم 378500 دأائم وباقي العدد عبارة عن عمال مؤقتين. مجموع التحويلات الاجتماعية المتمثلة في الكتلة الأجرية لهؤلاء العمال وصلت في نفس السنة 54.98 مليار دولار، الجزء الأكبر يعود بالطبع للتوظيف العمومي. وهو ما يمثل 30.93% من الناتج الداخلي الخام من نفس السنة. مع بقاء المطالب مستمرة للرفع من الأجور، في ظل انكماش القدرة الشرائية للمواطنين، يتوقع الخبراء ارتفاع الأجرية السنوية بين 9 و 11 مليار سنويا. يبقى السؤال مطروح هل بإمكان خزانة الدولة الإلتزام بهذه التحويلات الاجتماعية حالة استمرار أسعار البترول في الإنخفاض؟<sup>1</sup>

### ثالثا: إعادة النظر في سياسة الدعم المعمقة

تشير الإحصائيات أن سياسة الدعم غير الموجهة للطبقات المعوزة أي المعمقة كلفت خزانة الدولة حوالي 25 مليار سنة 2013، موجهة لدعم السلع ذات الاستهلاك الواسع مثل المحروقات والمشروبات البترولية، المواد الغذائية، الأدوية ... حيث وصل حجم استيراد المواد الغذائية سنة 2014 مبلغ 12 مليار دولار. و14 مليار دولار سنة 2015، يضاف إلى ذلك مبلغ 2 مليار دولار لاستيراد الأدوية واللوازم الطبية. ما يعاب على سياسة الدعم المعمقة على كل المواطنين أنها مكلفة من جهة، ومن جهة أخرى لا تذهب إلى الطبقات المعوزة، بل تستفيد منها الطبقات الميسورة. من بين عيوب سياسة الدعم المعمقة يمكن ذكر ما يلي:<sup>2</sup>

➤ يشجع الدعم على زيادة استهلاك العائلات، ومن ثم على ارتفاع حجم الواردات. حيث سجلنا بنهاية الفصل الثالث من سنة 2014 مبلغ 8.63 مليار دولار من الموارد الغذائية المستوردة، بارتفاع قدره 18% بالمقارنة من نفس الفترة من السنة الفارطة.

➤ يشجع الدعم على الإسراف والتبذير، هذا ما نشاهده يوميا من خلال الكميات المرمية من الخبز مثلا في المزابل، والتي تتعدى في بعض الأيام 20 مليون رغيف خبز مرمر لاسيما في شهر رمضان الكريم.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 63-64.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 65.

➤ يشجع السعر المنخفض للسلع المدعومة من تهريبها عبر الحدود إلى خارج الوطن، هذا ما نلاحظه من خلال التقارير الدورية للجمارك والدرك الوطني، حول الكميات الهائلة من المحروقات المحجوزة عبر الحدود والتي مصدرها المهربين.

➤ يشجع الدعم على تكسير الإنتاج الوطني، هذا ما تم ملاحظته من خلال التسهيلات الموجهة للمستوردين على استيراد أدوية منتجة في السوق الوطنية، هذا الإجراء يساهم بطريقة مباشرة في استنزاف العملة الأجنبية لاستيراد أدوية يتم إنتاجها وطنيا بأسعار في متناول المواطن الجزائري وبالعملة الوطنية.

#### رابعا: إعادة النظر في تركيبة الإيرادات العامة

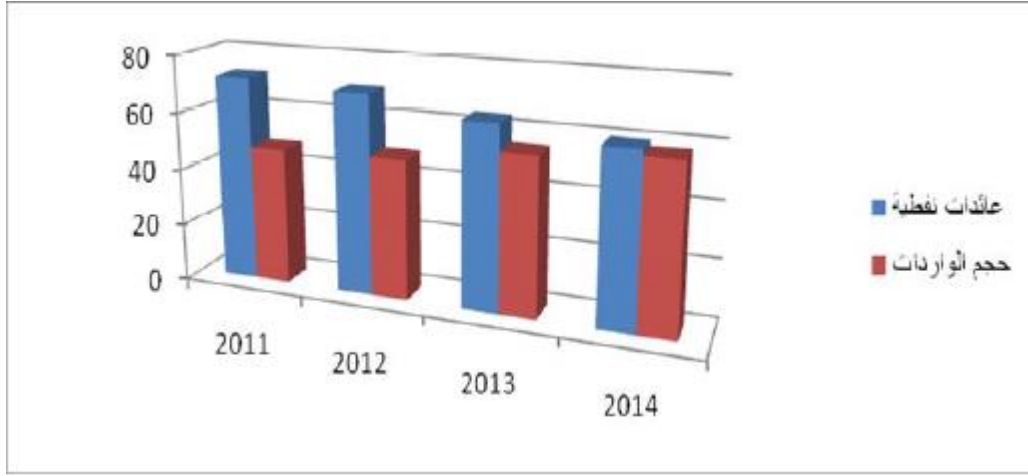
يمكن الرفع وتنويع من الإيرادات من خلال إعادة النظر في العناصر التالية:

➤ هناك 50000 مستورد في الجزائر خلال عشرة سنوات سابقة يقومون باستيراد منتجات مصنعة بمقدار 30 إلى 40 مليار دولار، رقم أعمال هؤلاء المستوردين يتعدى أحيانا 350 مليار دولار، مع تحقيق هامش ربح صافي يتعدى 30 مليار دولار من دون خلق فعلي للثروة. يمكن للدولة أن تستفيد من بيع العملة الصعبة بالأسعار المحددة إداريا من خلال إدراج رسوم عند بيع العملة الصعبة، إصلاح النظام الجبائي لاسيما الرفع من حجم الضرائب المحصلة على المنتجات المصنعة المستوردة لغرض إعادة بيعها على طبيعتها.<sup>1</sup>

فيما يلي شكل بياني يربط العلاقة بين حجم العوائد النفطية وجم الواردات في الأربع سنوات الأخيرة.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 60-61.

شكل رقم 4: تطور حجم العوائد النفطية وحجم الواردات إلى السوق الجزائري في الفترة 2011-2014 (الوحدة: مليار دولار)



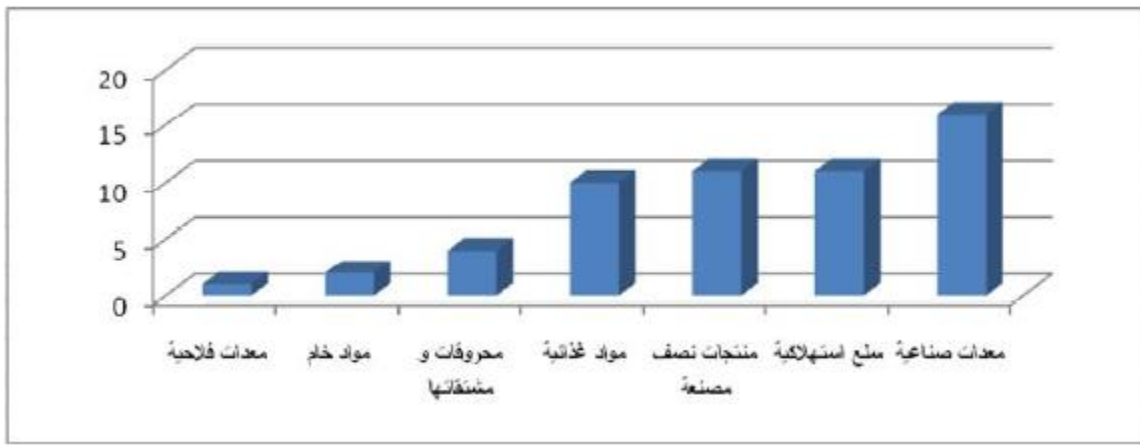
Source : Ministère de finance, sonatrach, ASP

- يجب التفرقة بين النشاط المسموح به وغير المصرح به والنشاط الممنوع، بالنسبة للنوع الأول الذي يغطي حصة الأسد من الاقتصاد غير الرسمي، فيجب وضع الآليات الكلية بوضعه في قالب رسمي، لأن محاربتة تكلف خزينة الدولة أموال طائلة، والتجارب أظهرت فشل هذه الوسيلة نظرا لاستفحال هذه الظاهرة من سنة إلى أخرى. تشير الدراسات أن النشاط غير المصرح به يمكن أن يدعم خزينة الدولة بأكثر من 10 ملايين دولار سنويا، وهو مبلغ ضخم يمكن أن يعوض انهيار أسعار البترول.
- بالنسبة لقطاع الخدمات والذي كان حكرا على الدولة لوقت غير بعيد، تم التخلي عن هذا القطاع شيئا فشيئا، فاسحة المجال لما يقارب 100000 مؤسسة تنشط في هذا القطاع. تكمن الإشكالية في هذا القطاع في صعوبة التحقق من الوعاء الضريبي المصرح به، وخير دليل على ذلك التصريحات الكاذبة لشركة جيزي خلال أكثر من 10 سنوات. وضع الميكانيزمات اللازمة لمراقبة نشاط هذا النوع من المؤسسات، كفيل بدعم خزينة الدولة من الإيرادات العامة.

خامسا: وضع حد لاستيراد السلع الكمالية، المنتجة محليا، المقلدة...

إن العيب ليس في الاستيراد في حد ذاته، بل في السلع التي يتم استيرادها والتي لا تلبي في بعض الأحيان أي حاجة حقيقية للمواطن، بل عبارة عن إجراء انتهازي للقدرة الشرائية الضعيفة للمواطن، من أجل النصب عليه بسلع قد يكون في بعض الأحيان عمرها أيام أو أشهر من الاستعمال عوض سنوات، كما قد تكون مضرّة بالصحة أو خطيرة. تم تسجيل سنة 2013 حوالي 55مليار دولار من الواردات تتوزع حسب الشكل التالي:

شكل رقم 5: توزيع الواردات في الجزائر لسنة 2013



Source : CNIS

ما يؤخذ على الاستيراد في الجزائر والذي يمكن العمل على تغييره في القريب العاجل ما يلي:<sup>1</sup>

- وضع شروط لاستيراد السلع والمواد من الدول التي تربطها اتفاقيات مع الجزائر، والتي لا يمكن تطبيق رسوم جمركية للرفع من تكاليف استيرادها ومن ثم تخفيض قدرتها التنافسية مع المنتجات الوطنية.
- مراقبة كل الحاويات التي مصدرها دول تتساهل مع السلع المقلدة الخطرة، أو تلك التي تمس بصحة المواطنين.
- وضع شروط مثبّطة لاستيراد مواد و سلع منتجة محليا من أجل حماية المنتجات الوطنية.
- وضع عقود تقضي باستيراد السلع على المدى القصير والمتوسط، ثم انتاجها بعد ذلك في السوق الوطني من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر، الشراكة... مثل ما تم تطبيقه على سوق الأدوية.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 66.

المطلب الثاني: الحلول الاستراتيجية المقترحة على المدى الطويل للخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر

### أولاً: إعادة هيكلة القطاع الفلاحي

عند الحديث عن الهدف الأساسي الذي تسعى الجزائر إلى تحقيقه منذ الاستقلال ألا وهو الخروج من دائرة الإقتصاديات الريعانية، يعتبر قطاع الفلاحة أول القطاعات المعول عليها لتوفير تنوع اقتصادي خارج المحروقات وتحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر أولوية ملحة، لذا سعت الجزائر على غرار باقي الدول إلى محاولة تدارك النقص الحاصل في المجال الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي من خلال مجموعة من السياسات والمخططات التي كان آخرها سياسة التجديد الفلاحي والريفي وذلك في إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة (2009-2014) كمسعى لتطوير القطاع<sup>1</sup>، والأمر لم يتوقف هنا بل تم تسطير خطط لتطوير القطاع ضمن خطة الفلاحة 2019 تركز على معدل النمو للقطاع في حدود 5% مع محاولة تحقيق الاكتفاء من الحليب والقمح اللذان يشكلان النسبة الكبيرة من الواردات الغذائية التي تمول أساساً من عائدات البترول، كما تسعى هذه الخطة إلى توفير ما يقارب 1.5 مليون وظيفة في قطاع الفلاحة<sup>2</sup>، ويعتبر التطور الذي شهدته بعض الشعب الفلاحية مثل البطاطا في واد سوف مثال محفز لمدى نجاح قطاع الفلاحة في المساهمة بالخروج من الأزمة البترولية، إذا ما تم تطبيق مخطط الفلاحة 2019 فعالية وكفاية على أرض الواقع.

### ثانياً: الاستفادة من قطاع الصناعة

يعتبر تشكيل قاعدة صناعية متينة ومتنوعة هدفاً منشوداً من طرف السلطات الجزائرية منذ وضع الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية الجزائرية، حيث ورد في ميثاق طرابلس سنة 1962 " إن التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن، وارتبطت بإقامة صناعات قاعدية ضرورية من أجل فلاحة متطورة."

على هذا الأساس منحت الجزائر إكمانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب، وفي هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة<sup>3</sup>، ورغم كل الجهود المبذولة من شراكة وفتح باب أمام الاستثمارات الأجنبية خاصة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر شريك استراتيجي حيث كان الهدف الأساسي للجزائر من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي مما يؤدي إلى تعزيز التنافسية لدى المؤسسات الجزائرية أمام

<sup>1</sup> حول سياسة التجديد الفلاحي والريفي أنظر: القانون 8-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 والمتضمن للتوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادر في 08 أوت 2008، ص 06.

<sup>2</sup> مخطط الفلاحة 2019، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية: <http://www.minagri.dz>

<sup>3</sup> PROJET DE PROGRAMME pour la réalisation de la révolution démocratique populaire-adopté à l'unanimité par le C.N.R.A à tripoli en juin 1962, p 10.

المنافسة التي تتعرض لها خاصة في ظل منطقة التبادل الحر في 2017. إضافة الى رغبة الجزائر في توازن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتوسيعها وغيرها، إلا ان قطاع الصناعة يظل يراوح مكانه<sup>1</sup>.

### ثالثا: الإستفادة من الإنجازات الكبرى

يمكن للدولة الإستفادة من المشاريع الكبرى المنجزة، لأجل تمويل مشاريع مماثلة حالة احترام آجال التسليم من جهة، ومن جهة أخرى انتهاز أقرب فرصة لبدأ تشغيلها بغرض تقليص التكاليف الثابتة وتزويد خزينة الدولة بالإيرادات اللازمة لتمويل نفقاتها العامة. يمكن ذكر في هذا الصدد طريق شرق غرب الذي بإمكانه تحصيل إيرادات يومية تصل إلى 100000 دولار نتيجة استقبال 100000 سيارة تسير في المتوسط 100 كلم في المتوسط، بسعر 1دج للكيلومتر الواحد، هذا دون احتساب الإيرادات المتأتية من استغلال الخدمات المرفقة لاستغلال هذا الطريق السريع.

### رابعا: احتواء الاقتصاد غير الرسمي ومحاربة الغش الضريبي

تشير الإحصائيات أن الاقتصاد غير الرسمي يستحوذ على 65% من الكتلة النقدية، وضع الميكانيزمات الكفيلة باحتواء هذه الظاهرة وفق أطر قانونية ورسمية بإمكانه ضخ رؤوس أموال خاصة في الاقتصاد الرسمي.

تشير الاحصائيات أن هناك أكثر من 8000 مليار دينار أي حوالي 80مليار دولار إلى غاية سنة 2012 التي تجبى من طرف مصلحة الضرائب، أما الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان فقد حدد هذا المبلغ ب 5000مليار دينار أي ما يعادل 50مليار دولار. جباية هذه المبالغ الضخمة ومحاربة التهرب والغش الضريبيان يستدعي إعادة هيكلة النظام الضريبي في الجزائر من خلال وضع أسس التصريح الشخصي للضريبة La déclaration personnelle des impôts الذي أصبح يطبق على نطاق واسع في أغلب دول العالم، والذي يحمل المسؤولية على المصريح وتبعات التصريح الكاذب، من جهة أخرى لا يستدعي نفقات عمومية كبيرة لتطبيق مثل هذا الإجراء<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid, p 10.

<sup>2</sup> نصر الدين عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

خامسا: إعادة بعث السياحة المحلية

قطاع السياحة من بين المقومات التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري فهو يعتبر أحد أهم القطاعات التي يمكن التعويل عليها كأداة للتنويع والخروج من دائرة الريع، ذلك أن العديد من الخبراء يجمعون على أن القطاع السياحي يعتبر مصدرا مهما يمكن التعويل عليه لحل أزمة الاقتصاد الجزائري، مع العلم أن هذا التوجه ليس استثناء، حيث تلقى السياحة اهتماما متزايدا من طرف الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ويساهم القطاع بشكل ضئيل جدا في الإنتاج الكلي للجزائر لا تكاد تتراوح بين 3.3% سنة 2014 و3.5% سنة 2015 رغم المؤهلات الكبيرة المتوفرة. كمشاهدة للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر، وفيما يتعلق بالآفاق المستقبلية فقد تم تطوير المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) ويتعلق هذا المخطط بآفاق 2030 من أجل تنمية السياحة في الجزائر، حيث يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في أفق 2030، فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة، وذلك من أجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة، حيث يضم المخطط كهدف أول وأساسي لترقية اقتصاد بديل للمحروقات ضمن خمسة أهداف أخرى<sup>1</sup>. ومن خلال هذا يمكن أن تعوض السياحة جزءا كبيرا من مداخيل العملة الصعبة بدل المحروقات مما يساهم لا محال في الحفاظ على توازن احتياطات الصرف الأجنبي التي استنزفت مؤخرا.

سادسا: الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع تشغيل الشباب

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآلية الجديدة لتطوير وتنويع الاقتصاديات خارج الريع خصوصا النامية منها، وضمن هذا الإطار والقوانين الهادفة التي تحفز انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من القوانين والأوامر على رأسها الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 ويلييه القانون المعدل والمتمم رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والذي تم بموجبه تقديم مجموعة من المزايا الكفيلة لتشجيع الإستثمار، وإنشاء المجلس الوطني للاستثمار لدى الوزير المكلف بالاستثمار والموضوع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، إضافة إلى هذا تم بموجب هذا القانون انشاء صندوق لدعم الإستثمار والذي يوجه الى تمويل المزايا الممنوحة للاستثمار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT): تصفح بتاريخ 2019/04/23  
<http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik=22>.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر في أوت سنة 2001، ص 04.

وينص القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى ما سبق على تأسيس هياكل ومراكز خاصة هدفها تسهيل إجراءات التأسيس والاعلام وتوجيه ودعم ومتابعة المؤسسات، ومن بين هذه الوكالات نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، بالإضافة إلى استحداث مجموعة من حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات.

وبالرغم من هذه الجهود والإمكانيات الكبيرة التي وضعتها الدولة في هذا الإطار، إلا أن التجربة أظهرت الفارق الكبير بين الأهداف المسطرة من وراء هذه البرامج والنتائج المحصلة، حيث كشف خبراء اقتصاديون بمناسبة الأسبوع العالم للمقاولاتية 2013 الذي ينظم على مستوى أزيد من 130 دولة حول العالم منها الجزائر أن هذه الأخيرة خسرت رهان إنشاء 02 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة الذي أعلنته قبل عشر سنوات<sup>1</sup>. ويعتبر نشر روح المقاولاتية بين الشباب خصوصا خريجي الجامعات والمعاهد، الخطوة الأولى في تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في القضاء على البطالة وإرساء قاعدة صناعية متينة تساهم في تنويع الاقتصاد خارج المحروقات.

<sup>1</sup> محمد قوجيل، يوسف قريشي، سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، 2015، ص

## خلاصة الفصل الثاني

تم التطرق في هذا الفصل إلى السبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية التي بدأت من سنة 2014 في الجزائر، وهو انخفاض أسعار المحروقات التي تعتمد عليها الجزائر كمصدر وحيد للنقد الأجنبي والزيادة في إيرادات الدولة ومنه استنتج أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تماما، أدى بالجزائر إلى الدخول في أزمة اقتصادية على مستوى قطاع الطاقة.

فتم الخروج في نهاية هذه الفصل ببعض الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة الاقتصادية من طرف السلطات الجزائرية للتخلص من الآثار الناجمة عنها، وعلى رأس الحلول التنويع الاقتصادي لإزالة التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، أيضا تنويع الإيرادات وفرض بعض الرخص والجبايات وهذا للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الختامة

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بإنجازها نجد أن الدول النفطية في عرضة دائمة لمثل هذه الأزمات نتيجة لكون السلعة البترولية ذات طبيعة خاصة، ولعدم إمكانية التحكم المستمر في أسعار المحروقات التي تتحدد وفقا لجملة من العوامل المتعلقة باقتصاديات الدول المنتجة من جهة وعوامل أخرى متعلقة بالدول المستوردة ووضعية الاقتصاد العالمي ككل من ركود وانتعاش.

كل هذه الجوانب من جهة، وغياب استراتيجية مالية تسمح بإعادة تدوير الأموال البترولية بالطريقة التي قد تساهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية وبالتكليف الظرفي مع حالات تدهور أسعار المحروقات من جهة أخرى تجعل اقتصاديات الدول النفطية وعلى رأسها الجزائر سريعة التأثر بالانخفاض الحادث في أسعار النفط، الأمر الذي يولد دائما أزمات اقتصادية ويبقي الاقتصاد ضعيفا ومنكشفا وتابعا في حركته لأسعار المحروقات وعرضة للأزمات والتذبذب المستمر.

وقد عرضت في هذه الدراسة الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد مع التركيز على بؤابر الأزمة النفطية التي تعتبر هي الأزمة الاقتصادية الحالية التي كانت لها عدة آثار على مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تراجعت مباشرة مع هذا التراجع الحادث بعد أزمة التراجع الحاد في الأسعار، حيث تؤدي إلى انخفاض من رصيد الإحتياطيات الخارجية ورصيد صندوق ضبط الموارد اللذان عرفا اتجاه تصاعديا منذ 10 سنوات مع تدهور وضعية التجارة الخارجية وعودة الضغوط التضخمية نتيجة للتدهور الشديد لقيمة العملة الوطنية.

من خلال هذا نختبر صحة الفرضيات المقترحة:

فلقد أثبتت هذه الدراسة صحة الفرضية الأولى على اعتبار أن الإقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تابع للطاقة فهو يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 21%، وكذا 45% من الإيرادات، فهو يعتمد بشكل كلي على قطاع الطاقة.

كما اثبت هذا البحث صحة الفرضية الثانية فعلى الحكومة الجزائرية اتباع العديد من الإجراءات منها إصلاح النفقات العامة، النظر في التحويلات الاجتماعية وسياسة الدعم المعمقة، أيضا إعادة النظر في تركيبة الإيرادات ومنع استيراد المواد الكمالية كما ومن بين الحلول الجادة التنوع في مصادر الإيرادات الجزائرية وعدم الاعتماد الكلي على المحروقات.

يمكن القول إن الأزمة الاقتصادية دورية أي أزمة فيض انتاج تمس كافة الجوانب والقطاعات الاقتصادية أو تمس قطاع معيناً كأزمة الطاقة الحالية.

- يتميز النشاط الاقتصادي بالتقلب بين الانكماش والتوسع وهو ما يتلخص في مفهوم الدورة الاقتصادية حيث تتميز هذه الأخيرة بالتوسع في بدايتها، فتتسارع عملية الإنتاج وزيادة التبادل التجاري (ازدهار اقتصادي)،

- لتصل إلى الذروة التي تتمثل في الأزمة حيث تنقلب الأوضاع الاقتصادية وتبدأ الأسعار بالانخفاض ويحدث التباطؤ في النشاط الاقتصادي حتى الوصول إلى الكساد والركود.
- السبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية الراهنة هو انهيار أسعار المحروقات الذي جاء من الزيادة في العرض مقابل الطلب على النفط الذي يمثل القطاع المهيمن على الاقتصاد في الجزائر.
  - التقلبات السعرية للنفط من أهم الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد بصفتها المحددة لوضعيته من خلال الأوضاع التي آل إليها الاقتصاد من الأزمة الحديثة مؤخرا.
  - هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع الطاقة جسدتها التأثيرات الكبيرة للأزمة الاقتصادية الراهنة.
  - إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للأزمات الخارجية ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات، ف ضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات غير النفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة.

#### المقترحات والتوصيات:

- يبقى المطلب الكبير والمتكرر وهو تنويع الاقتصاد الوطني وبذلك تنويع مصادر الدخل الوطني.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي، لأن المنتجات الغذائية تشكل نسبة هامة من الواردات.
- إعطاء أهمية استراتيجية للقطاع السياحي من خلال تهيئة المناطق السياحية، مع تطوير الهيكل القاعدية المرتبطة بتمية القطاع.
- جلب الاستثمارات الأجنبية والتي تستخدم كثافة في اليد العاملة.
- ربط مخرجات الأبحاث العلمية بمشاريع تنمية الإقتصاد الوطني.
- مواصلة سياسات الإنفاق الحكومي في البنى التحتية والتي تساهم بشكل كبير في تحسين المناخ الإستثماري والتي تدفع عجلة النمو الاقتصادي.
- مكافحة التهرب الضريبي بإعتبار الضرائب جانب هام من إيرادات الدولة خاصة في أوقات الأزمات.
- العمل على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والتسيير الحذر لاحتياطات الصرف بالعملة الصعبة في الخارج.
- تنويع سلة العملات المكونة لاحتياطي الصرف إلى عملتين أو ثلاث عملات أقل تقلبا.
- الاستثمار في الصناديق السيادية في ظل الإنخفاض المحسوس في أسعار النفط، مع إرساء شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص وتكوين رأس مال وطني لتقليل التبعية النفطية.
- وضع وتنفيذ سياسات صرمة لترشيد استهلاك الطاقة.
- توعية المواطنين على تغيير بعض العادات التي يمكن من خلالها اقتصاد الكثير من النفقات العامة.

• تفعيل دور النظام المالي في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال اتباع المعاملات المالية المطابقة للشريعة الإسلامية، لتفادي الأزمات المالية.

وأخيرا وليس آخرا كانت هذه بعض المقترحات التي يمكن أن تخفف من حدة الأزمة الحالية ومحاولة الخروج منها، وكغيره من البحوث يحتاج هذا البحث جهود إضافية من قبل الباحثين، فإسهامنا بسيط ويحتاج إلى المزيد من الجهود خاصة وتبقى دراسة الأزمة والبحث في اقتراح الحلول حتى بعد انقضاء مدتها لتفادي حدوثها مرة أخرى.

وفي الختام الحمد لله أولا وأخيرا على نعمه ونسأله التوفيق والسداد.

# قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

➤ الكتب:

1. إبراهيم عبد العزيز، إصلاح النظام المالي والعالمي، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2009.
2. أحمد ماهر، إدارة الأزمات، الدار الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006.
3. صلاح فهمي محمود وآخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية، دار الكتب المصرية، مصر، 2009.
4. محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، ترجمة أحمد شنقيبر، المعهد الوطني للثقافة العلمية وبحث العمل، الجزائر، 1995.
5. يوسف عبد الله الزامل وبوعلام بن جيلاني، النظرة الاقتصادية الإسلامية-اتجاه تحليلي-، الطبعة الأولى، دار عالم الكتاب، الرياض، السعودية، 1996.

➤ الأطروحات والمذكرات:

أ. الأطروحات:

6. نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2012.

ب. المذكرات:

7. طالب صليح الدين تحليل الأزمات العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها، حالة الجزائر)، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009.
8. النوني الجيلاني، تداعيات الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات - الواردات) مذكرة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية/ المدرسة الدكتورالية للإقتصاد وإدارة الأعمال، وهران، 2014/2013.

➤ المجلات والدوريات:

9. أشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05.
10. عبد المجيد قدي، الأزمة الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عالمية، العدد 46، 2009.

11. لومايزية عفاف، التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، الجزائر.

12. محمد قوجيل، يوسف قريشي، سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04.

13. نصر الدين عيساوي، تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الإقتصاديات الريفية، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، العدد 05، جوان 2016.

➤ الملتقيات والمداخلات:

أ. المؤتمرات:

14. راهم فريد، انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول، السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015.

15. عبد المجيد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة جيجل.

16. ناصر مراد، الأزمة الاقتصادية العالمية الأسباب والآثار وسياسات مواجهتها، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، أكتوبر 2009.

ب. المداخلات:

17. مريم شطيبي محمود، إنعكسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة ضمن مداخلة حول التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، الجزائر، 14 ماي 2015.

➤ الندوات:

18. خالد بن راشد الخاطر، تحريات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المراكز العربي لدراسة الأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

➤ الجريدة الرسمية:

19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 47، أوت 2001.

20. حول سياسة التجديد الفلاحي والريفي انظر القانون 8-16 المؤرخ في 03 أوت 2008، والمتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46، 08 أوت 2008.

➤ المواقع الإلكترونية:

21. الجزائر تضخ مليارات الدولارات لشراء السلم الاجتماعي: [www.middle-cast-antine.com/?id=207948](http://www.middle-cast-antine.com/?id=207948)، تصفح بتاريخ 2019/04/10.

22. زياد بن عربية، الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي: [www.an.nour.com/index.php?option=com.content&task=view&id=7669&Itemid=2](http://www.an.nour.com/index.php?option=com.content&task=view&id=7669&Itemid=2)

23. مخطط الفلاحة 2019، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية: <http://www.minagri.dz>

24. الوكالة الوطنية للتنمية السياحية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)، تصفح بتاريخ 2019/04/23: [http://www.andt-](http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik)

[dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik](http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik)

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

25. Alain beiton et autres, Dictionnaire des sciences Economique, Aman Colin, 2 Edition, Paris, 2007.

26. Projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire—adopte l'humanité par le C.N.R.A, à Tripoli, en juin 1962.